الأمم المتحدة

A/57/PV.59

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٩**

الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/57/300)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقارير الأمين العام (A/57/77 و A/57/320 و A/57/613)

مذكرة من الأمين العام (A/57/613)

(ب) **المساعدة الاقتصادية الخاصة لفرادى البلدان والمناطق**

تقارير الأمين العام (A/57/97 و A/57/136 و A/57/174 و A/57/180 و A/57/256 و A/57/301 و A/57/353 و A/57/377)

مشاريع القرارات (A/57/L.33 و A/57/L.41 و A/57/L.42 و A/57/L.43 و A/57/L.46 و A/57/L.47)

(ج) **المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/57/130)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان، الذي سيعرض مشروع أثناء بيانه مشروع القرار A/57/L.42.

السيد عليموف (تكلم بالروسية): يشرفني أيما تشريف أن أعرض مشروع القرار A/57/L.42، المعنون ''تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والتعمير في طاجيكستان''. يسرني أن أعلن أن قائمة الوفود التي أصبحت من مقدمي مشروع القرار منذ نشره تشمل الآن البلدان التالية: أرمينيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، بنغلاديش، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفينيا، السويد، الصين،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-70890 (A)

0270890

فرنسا، كندا، ليتوانيا، مالطة، مصر، المغرب، النرويج، الهند، اليابان. وذلك يجعل إجمالي المقدمين ٤٥ بلدا.

للمرة السابعة، تنظر الجمعية العامة في موضوع تقديم المساعدة الدولية إلى طاجيكستان. وهذا يدل على اهتمام المجتمع الدولي الكبير بمواصلة تعزيز السلم والاستقرار في ذلك البلد.

وخلال هذه الفترة، لم تضطلع الأمم المتحدة بدورها في عملية السلام فحسب ولكن ما زالت تواصل بنجاح مساعدة طاجيكستان في بناء السلام بعد الصراع وفي التنمية المستدامة. وكانت جهود الحكومة ومساعدة الأمم المتحدة في غاية الأهمية في الوفاء بالاحتياجات الطارئة العاجلة، وتخفيف آثار الجفاف الذي استمر لمدة عامين، والتحسن المستمر في الأمن الغذائي وتحسين سبل الحصول على العناية الصحية الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى. وإن الاستمرار في تقديم مساعدة اقتصادية دولية لطاجيكستان والتمويل الدولي للمساعدات الإنسانية هما أمران حيويان للمساعدة في تطوير وتعزيز عملية السلام. وفي هذا السياق، نحن ممتنون لملاحظة جهود الأمين العام في صياغة النداء المألوف الموحد المشترك بين الوكالات بغية تقديم المساعدة الإنسانية لطاجيكستان في سنة ٢٠٠٣. وهذا القرار يرحب خاصة باستمرار دور الأمم المتحدة في بناء السلام في فترة ما بعد الصراع في طاجيكستان وجهود مكتب الأمم المتحدة في طاجيكستان لبناء السلام، كما يعرب عن الشكر لجميع الدول والمنظمات الدولية على ردها الإيجابي على احتياجات طاجيكستان الإنسانية. وهو يدعو إلى توفير المساعدة وتقديم الدعم لطاجيكستان من أجل إعادة تأهيل وإعادة بناء اقتصادها في فترة ما بعد الصراع. ويرحب مخلصا بعزم الأمين العام على مواصلة برنامج الأمم المتحدة الإنساني في طاجيكستان، ويحث الدول الأعضاء على تمويل البرامج التي يغطيها النداء الموحد المشترك بين الوكالات بصورة كاملة وفي الوقت المناسب من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للقطاعات الضعيفة من سكان طاجيكستان خلال عملية دفع البلد إلى الأمام نحو بناء السلام والتنمية الاقتصادية ويطلب من الأمين العام أن يواصل استعراض جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة إلى طاجيكستان من أجل إعداد استراتيجية إنسانية مشتركة، كما يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، خلال دورتها التاسعة والخمسين، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

وفي الختام، أود الإعراب عن شكري الخالص لسفير لكسمبرغ، السيد هيوبرت ويرث على جهوده في تنسيق عملنا، ولجميع الوفود، وخصوصا لممثلي الاتحاد الأوروبي، وروسيا والولايات المتحدة وكندا الذين شاركوا في الاتفاق على نص القرار، وكذلك لجميع الوفود التي شاركت في تقديمه.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب كندا بالفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن البند ٢١ ”تعزيز وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث“.

خلال السنوات العديدة الأخيرة، أصبح يكاد روتينا لنا التركيز في بياننا عن البند ٢١ على التحديات الكثيرة التي تواجه النظام الإنساني الدولي. وهذا يعزى في جزء كبير منه إلى البيئة التي يحدث فيها العمل الإنساني، والتي هي بيئة معقدة وزاخرة بانعدام الأمن – بالنسبة للسكان المدنيين ولموظفي العمل الإنساني الساعين لحماية حقوقهم وتلبية احتياجاتهم. ولا يزال الحصول على المساعدة الإنسانية والحماية البدنية والقانونية للسكان المدنيين ومعالجة أسباب الصراع هي أكثر القضايا إلحاحا للسكان المتأثرين بالحرب. وهذا حقيقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا،

وبوروندي، والشرق الأوسط، وكولومبيا، ومناطق أخرى. وبالنسبة للسكان المتأثرين بالكوارث الطبيعية، والذين هم في كثير من الأحيان ضحايا لأحداث لا يمكن التنبؤ بها، سلطت فترات الجفاف الأخيرة في أفريقيا الجنوبية والشرقية الضوء على مدى تقويض العوامل الهيكلية، بما فيها القرارات السياسية الضعيفة، لاستراتيجيات السكان وزيادة ضعفهم بصورة أعم، ولا سيما إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ولا شك في أن هذه المحن تؤثر في مقدرة الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجهات الحكومية الدولية وغير الحكومية الفاعلة على القيام بعمل إنساني فعال وعلى ضمان التنسيق. ويجب أن تتواصل جهودنا للتصدي لهذه التحديات على أساس أنها ذات أولوية. وبالفعل، لا يمكن أن نفشل في السعي للاستجابة لأكثر التحديات خطورة لإنسانيتنا المشتركة.

وفي حين نعترف بأن هناك عقبات عديدة في التنسيق، ليست كلها مدفوعة من الخارج، نعتقد أن من الملائم للجمعية العامة أن تتروى وتنظر في عدد من التطورات الإيجابية في مجال التنسيق خلال السنة الماضية.

أولا، وبالتركيز على المقر، نعتقد أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تضطلع بعمل جيد. فقد لقيت خطة العمل التي وضعتها اللجنة ردا على الاتهامات بالعنف والاستغلال الجنسي في سياق الأزمات الإنسانية الترحيب، وأظهرت التزاما جماعيا بالتصدي لهذه القضية على نطاق العالم. ونتوقع من اللجنة، في ظل القيادة المستمرة لمنسق الإغاثة الطارئة، أن تواصل المتابعة بشأن خطة العمل وأن تفرض سياسة لا تعرف التسامح على الإطلاق. ويجب على الوكالات التي تواصل المساعدة أن تتأكد أنها في موضع مساءلة أمام أولئك الذين يتسلمون منها المساعدات وأمام أولئك الذين توفر لهم المساعدات على حد سواء. ولا يسعنا أن نشعر بالرضا عن الذات.

كذلك ظلت الأفرقة العاملة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مشغولة في مجالات أخرى، بما في ذلك التنسيق المدني – العسكري. وقد قدرت كندا فرصة الإسهام في تطوير المبادئ التوجيهية بشأن استخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية في سياق حالات الطوارئ المعقدة. وكانت هذه المرة هي الأولى التي شاورت فيها اللجنة الدول الأعضاء مستقصية آراءها عن إحدى وثائق السياسة العامة للجنة كذلك نحث اللجنة على النظر في استعراض وحدة الدفاع العسكري والمدني التي اكتملت في حزيران/يونيه والتي تستحق توصياتها أن تنظر المجموعة فيها بصورة متأنية.

وتشعر كندا بالسرور لمشاركة أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حتى الآن في تكوين وتطوير وحدة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية المعنية بالتشرد الداخلي. وبالرغم من أن الوحدة لم تنشأ إلا قبل سنة، إلا أنها، في نظرنا، أسهمت في تحسين تصدي الأمم المتحدة للتشرد الداخلي. في المقر وفي الميدان على حد سواء. ومن الواضح أن عملا كبيرا ما زال ينتظرنا إذا أردنا أن نضمن إدماج الاحتياجات لحماية ومساعدة المشردين الداخليين في جهود فريق الأمم المتحدة القطري وعدم إغفالها. ومع ذلك، نعتقد أن خطوات واسعة قد اتخذت، كما نتوقع من وكالات الأمم المتحدة مواصلة التعاون مع الوحدة، خاصة من خلال انتداب الموظفين، وأن تنظر بعناية في التوصيات الواردة في الاستعراض المؤقت الأخير، وبالفعل، يظل الالتزام الجماعي للوحدة، وتطبيق التوجيه الإضافي من قبل الأفرقة القطرية، ومتابعة التوصيات التي وضعتها الوحدة والشبكة رفيعة المستوى المعنية بالأشخاص المشردين داخليا مؤشرات

هامة للحكم على مدى تحرك الوكالات في اتجاه قبول التنسيق.

وبالنظر إلى أبعد من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أي إلى التعاون بين الأذرع الإنسانية والعسكرية والسياسية والمتصلة بحقوق الإنسان والتنمية للأمم المتحدة، بدأنا نرى بعض التقدم في متابعة تقرير الإبراهيمي وتركيزه على التخصب المتقاطع والتكامل الأكبر. إن التعاون بين مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في معالجة شواغل الحماية للاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمثال واضح، كما هو مثال فرقة عمل الإدارة المتكاملة لأفغانستان إذ أنها يسرت تطوير نهج متماسكة للأمم المتحدة.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وعلى المستوى الميداني، رأينا كذلك نماذج هامة للتعاون والعمل المشترك المعززين.

إن الاستجابة المشتركة بين الوكالات في باكستان، بينما لم تكن بدون انتكاسات، أظهرت قوة منظومة الأمم المتحدة حين تعمل بالترافق من أجل قصد مشترك. وكان واضحا أن الدروس المستفادة من الأزمات السابقة، بما فيها في تيمور الشرقية وكوسوفو، أثرت في الاتجاهات نحو الاستجابة الدولية في أفغانستان. وكان هذا جليا في تعيين مراكز تنسيق إقليمية؛ والجهود المبذولة لمواصلة العمليات خلال أعمال القتال النشطة، وإنشاء حلقات ربط مدنية – عسكرية، وإقامة مركز إعلام إنساني. وكان من الجوهري أيضا في القرار أن يتم جمع الأطراف الفاعلة على المستوى الإنساني وعلى مستوى التنمية لوضع استراتيجية متماسكة ومنسقة، تؤدي إلى إعداد الوثيقة المعنية ببرنامج المساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني لعام ٢٠٠٢. ويسر كندا الالتزام الصادق بتعزيز التعاون بين المانحين، والأمم المتحدة والإدارة الأفغانية في المحاولة الأخيرة لبناء دعائم الاستقرار.

وفي أنغولا، كان التقييم السريع للاحتياجات الملحة الذي أجرته وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تحت قيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مثيرا جدا للإعجاب وحدد بنجاح الاحتياجات الملحة التي نشأت مباشرة إثر وقف إطلاق النار. ويسرنا أن نشير، بعد أن حددنا المجالات التي يمكن أن تتصدر فيها كل من الوكالات أو المنظمات غير الحكومية العمل، إلى أن هذا التعاون تحقق عن طريق النداء الموحد المشترك وتحديد أهداف مشتركة ذات أولوية.

وفي كولومبيا، شهدنا ما بذله الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والحكومة من جهود متضافرة لإعداد نهج فعال حيال الشواغل بالحماية، والتأكد عن طريق الفريق العامل المعني بالحماية، من إعمال حقوق المشردين والناس الآخرين المتضررين باعتبار ذلك جزءا من خطة العمل الإنسانية المشتركة.

وتشكل هذه الجهود مجتمعة، انعكاسا للخطوات التي تحققت بهدف تحسين تنسيق الجهود، حتى في أكثر الظروف صعوبة وأشد المسائل جدلا. وتشعر كندا بالسرور حيال هذه التطورات. ونحن نلاحظ أنها تراعي مقاصد الأمين العام الأساسية فيما يتعلق بصفقة الإصلاح التي بدأها قبل حوالي خمس سنوات، ولا سيما تركيزه على تعزيز نظام الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتحسين دعم المسائل الإنسانية. ولئن كانت هذه الإنجازات حكرا على البعض، إلا أنني أود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير كندا لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. فهذا المكتب يؤدي مهمة أساسية في تلبية الحاجة إلى إنشاء مركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة للتنسيق في إدارة الأزمات والدعوة

إلى دعم السكان المدنيين خلال الأزمات. وإننا نشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مواصلة جهوده لتحسين التنسيق في المجتمع البشري، وللسعي إلى مزيد من التماسك بين الأطراف الفاعلة في المجال السياسي وعلى صعيدي حقوق الإنسان والتنمية.

وفي الختام، أؤكد مجددا تقدير حكومة بلادي للتقدم الذي تحقق حتى تاريخ اليوم في تحسين فعالية العمل الإنساني وزيادة التنسيق على نحو عام. وما برحنا نبذل جهودا في سبيل كفالة استجابات أكثر فعالية وكفاءة تضع ما تحتاج إليه الشعوب المتضررة من جراء الصراعات – والكوارث – في محور اهتماماتها. وإن نظام الاستجابة الإنسانية يضطلع بدور حقيقي ورفيع المستوى في تلبية المطالب التي ترفع حاليا إلى الأمم المتحدة. وستواصل كندا العمل بدأب مع أعضاء الجمعية العامة، ومع أطراف فاعلة أخرى لإيجاد ثقافة للحماية دعا إليها الأمين العام، ولإعداد الاستراتيجيات الضرورية لتحسين الحماية القانونية والبدنية وتأمين المساعدة المادية المتوفرة للشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة المعقدة.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في البداية، يود وفد الأرجنتين أن يعرب عن خالص تقديره لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة وأعضاء آخرين من المجتمع الإنساني على عملهم في الحقل الإنساني بتوجيه من المبادئ المحددة في القرار ١٨٢/٤٦.

ويود وفد الأرجنتين أن يعبر عن ارتياحه للنتائج التي خلصت إليها المفاوضات في الجزء المعني بالشؤون الإنسانية من الدورة الموضوعية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٢، مع مراعاة دور المجلس الجوهري في تنسيق الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، نود أن نؤكد مجددا قلقنا حيال الظروف الخطيرة المحدقة بالسلامة والأمن والتي ما برح الموظفون في المجال الإنساني يواجهونها في الميدان. وتدين حكومة الأرجنتين وشعبها بشدة الاعتداءات على الموظفين في المجال الإنساني، وتود أن تعرب عن تعازيها لعائلات وأصدقاء العاملين في المجال الإنساني الذين قدموا أغلى ما عندهم، إذ ضحوا بأرواحهم في خدمة الشعوب التي تتعرض لأزمات إنسانية.

وفي هذا الصدد، تحزن الأرجنتين وتأسف لوفاة السيد إيان هوك في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي كان يعمل لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وبالمثل، يساورنا قلق حيال واقع أن سيارة الإسعاف التي جرى استدعاؤها لمساعدة السيد هوك منعت من الوصول إليه حالا. وبالإضافة إلى هذا الحادث الخطير، تعرضت مركبات وموظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للاعتداءات في مناسبات عديدة خلال الأشهر الأخيرة.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره العميق للامين العام على تقريره عن سلامة وأمن الموظفين العاملين في المجالات الإنسانية، وعن حماية موظفي الأمم المتحدة، كما ورد في الوثيقة A/57/300 التي تشكل أساسا ممتازا لعمل الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة.

ونشير مع الارتياح إلى التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، في مجال سلامة الموظفين وأمنهم. ونشعر بالتشجيع لأنه يبدو أن معدل القتلى من موظفي الأمم المتحدة يتدنى نتيجة تعزيز التدريب والإدارة الأمنية، وكذلك عن طريق تنفيذ هذه المبادرات مثل المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا. وفي هذا السياق، نرحب

بتعيين منسق الأمن لدى الأمم المتحدة بدوام كامل، على مستوى الأمين العام المساعد.

ولكن، لا يسعنا أن نتجاهل أنه يبقى الكثير مما يجب القيام به لتخفيف وخفض ومواجهة التحديات والمخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة. وإن عددا هاما من الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ما زالوا محتجزين في أماكن مختلفة في أنحاء العالم، وما برح موظفو الأمم المتحدة يواجهون عددا لم يسبق له مثيل من حوادث الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، والنهب المسلح، والاعتداءات على عمليات وقوافل المساعدات الإنسانية، وأعمال التحرش.

وللاستمرار في مواجهة هذه الأوضاع، يؤيد وفد الأرجنتين بقوة الاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراء أشد صرامة للوفاء بمسؤولياتها في كفالة أن يمثل مرتكبو الاعتداءات ضد موظفي الأمم المتحدة أمام العدالة؛ وكفالة أن يتم التحقيق بالكامل في أي تهديد أو عمل من أعمال العنف يتعرض له الموظفون في الحقل الإنساني على أراضيها؛ واتخاذ كل التدابير المناسبة، وفقا للقانون الدولي والقانون الوطني، لضمان محاكمة مرتكبي هذه الأعمال وفقا للقانون. وفي هذا السياق، نود أن نذكّر بأن الاعتداءات الموجهة عمدا ضد الموظفين المعنيين بالمساعدة الإنسانية أو ببعثات حفظ السلام وفقا للميثاق، قد أدرجت كجرائم حرب في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي نفس الوقت، نناشد الدول الأعضاء التي فرضت قيودا على أجهزة الاتصالات المعدة لاستعمال المنظمات الإنسانية الدولية أن ترفعها مباشرة لصالح سلامة الموظفين وأمنهم.

ونحن نرى أن سلامة الأمم المتحدة والمرتبطين بها العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملياتها لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات ينبغي أن تظل عنصرا هاما في تخطيط تلك العمليات. ونحن في هذا الصدد ندعو الأمين العام والبلدان المضيفة إلى مواصلة التأكد من إدراج الأحكام الأساسية للاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها — وفي جملة أمور، الأحكام المتعلقة بمنع الهجمات ضد موظفي البعثات وجعل تلك الهجمات جرائم يعاقب عليها القانون، وكفالة ملاحقة أو محاكمة الجناة — ضمن الاتفاقات الحالية المتعلقة بأوضاع القوات وأوضاع البعثات والبلد المضيف، مما جرى التفاوض عليها بين الأمم المتحدة وتلك البلدان.

كذلك هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في إطار ولاية كل منهما، مع مراعاة الأبعاد الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية لكثير من الصراعات المسلحة.

ويشدد وفد الأرجنتين على أهمية تعزيز عالمية الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وهو يشجع جميع الدول في ذلك السياق على أن تصبح أطرافا في تلك الاتفاقية وأن تحترم تماما التزاماتها بموجبها. كما أننا نرحب بالتقدم المحرز في العمل الذي تنجزه اللجنة المخصصة لنطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية، والذي تنجزه اللجنة السادسة، لإيلاء مزيد من الاهتمام، في جملة أمور، لسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية المعينين محليا فهم الذين تقع بينهم أغلبية الإصابات.

ونرجو من الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، في الصراعات المسلحة أن تكفل أمن وحماية جميع موظفي المساعدة الإنسانية والأفراد المرتبطين بالأمم المتحدة، وذلك امتثالا للقانون الإنساني الدولي.

وباعتبار أن كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة واجب أساسي للمنظمات فإننا نشدد على ضرورة

تخصيص موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لهذا الغرض، ويشمل ذلك تخصيصا من خلال الترتيبات الضرورية لتقاسم التكاليف مع الوكالات والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وإلى جانب دور الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، ظلت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تعمل بشكل متزايد في هذا الميدان، بالتعاون الوثيق مع الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وللعلاقة بين هذه الجهات الفاعلة المختلفة، وكثيرا ما تكون في حالة الأزمات، تداعيات أمنية خطيرة، إذ أن الإجراءات التي يتخذها فريق قد تؤثر على الأمن التشغيلي لفريق آخر.

ويرحب وفد الأرجنتين، في هذا الصدد، بوضع مجموعة المبادئ التوجيهية لتعاون المنظمات غير الحكومية الأمني مع الأمم المتحدة بقصد توفير إطار لتلك العلاقات. فهذه المبادئ التوجيهية غير الملزمة، التي تنص على زيادة التفاعل وتقاسم الموارد، والقدرات التدريبية، فضلا عن تعزيز المعايير والقواعد الأساسية للأمن المشترك، تتفق مع الجهود الرامية إلى تعزيز نظام إدارة الأمن ومع التزام الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التزاما قويا بتوطيد الأمن باعتباره جانبا أساسيا في العمليات.

ولذا فنحن نرحب بالقرار الأخير الذي اعتمدته الجمعية العامة والذي تطلب فيه إلى الأمين العام أن يعد أحكاما نموذجية أو قياسية لكي تدرج في الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والمنظمات أو الوكالات الإنسانية غير الحكومية، وتتاح للدول الأعضاء أسماء المنظمات أو الوكالات التي أبرمت تلك الاتفاقات بقصد توضيح تطبيق الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها على الأشخاص الذين تنشرهم تلك المنظمات أو الوكالات.

ومن المبادئ المتفق عليها أن المسؤولية الأولى عن حماية ومساعدة الشعوب المتأثرة بالأزمات الإنسانية تقع على عاتق الحكومات. وينتظر من الدول في الوقت نفسه أن تسهل عمل المنظمات الإنسانية وتكفل سلامة موظفي المساعدة الإنسانية ووصولهم دون عوائق، بحيث يستطيعون أداء مهامهم بكفاءة في مساعدة السكان المدنيين المتضررين ومن بينهم اللاجئون والمشردون داخليا. وفي هذا الصدد تأتي الجهود التي يبذلها الناشطون الإنسانيون أو الترتيبات التي يتفاوضون عليها، في مرتبة ثانوية بالنسبة لمسؤولية الدول.

غير أننا نرى، كما أوضحنا في الماضي لدى كلامنا أمام الجمعية وسائر هيئات الأمم المتحدة، أنه لا عذر في حالات عدم رغبة الدول أو عدم قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها، لعدم الاهتمام بالاحتياجات الإنسانية. فالمسؤولية تقع على الجميع في التمكين من وصول المساعدة الإنسانية إلى الضعاف وحمايتهم.

السيد صن جون يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقاريره عن القضايا العديدة التي تنظر فيها الجمعية العامة وتبت فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. فالتقارير توجه رسالة واضحة مفادها أن قسما كبيرا من البشر في حاجة إلى اهتمامنا ورعايتنا دون شروط. كما أنها تؤكد أن المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة تظل ضرورة لا غنى عنها لمن تصيبهم الكوارث الطبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ.

كذلك تشير التقارير إلى الجهود الجارية لكفالة فعالية وكفاءة تنسيق العمل بين كل هيئات منظومة الأمم المتحدة المتصلة بتخفيف وطأة الكوارث وبتقديم المساعدة

الإنسانية. وأشيد، في هذا الصدد، بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث، وبوكالات الأمم المتحدة في هذا الميدان، وكذلك بشركائها، لقضائها عاما مليئا بالإنجازات. فمساعيها جماعات وفرادى تستحق الثناء بوجه خاص في ظل تراجع الصعوبات الاقتصادية واختفاء أوجه عدم اليقين السياسية في أعقاب تطورات ١١ أيلول/سبتمبر.

إن الكوارث الطبيعية ظلت تنطلق دون كابح في بداية القرن الجديد. ويتبين من تحليلي لتلك الكوارث أن اللوم لا يقع على الطبيعة بل على الآثار المتراكمة للأنشطة البشرية، على هيئة نمو حضري وتنمية عشوائية وتدهور بيئي وما ينجم عن ذلك كله من تغييرات مناخية. ومن ثم يجب وضع برامج للاستجابة للكوارث وللانتعاش، وتنفيذها على أساس صلتها الوثيقة بالتخطيط الطويل الأجل من أجل التنمية. وفي غضون ذلك، ينبغي أن تدرج مبادئ الحد من الكوارث، التي تدعو إليها الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ضمن التخطيط للتنمية المستدامة.

والواقع أنه في كل حالات الطوارئ، سواء أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان، يجب توفير المساعدة الإنسانية ليس بوصفها مرحلة متميزة ومستقلة بذاتها، ولكن كجزء من سلسلة متصلة تشمل الإغاثة والإنعاش والتنمية، وبمشاركة كاملة من المجتمعات المحلية في كل خطوة على الطريق. فبدون ذلك ستكون النتيجة على الأرجح التبعية التي تديم حالة الطوارئ والضعف في مواجهة الكوارث والأزمات القادمة.

وفي هذا الصدد، وبينما نشير إلى جوانب الضعف المستمرة في تيمور - ليشتي وحاجتها إلى المساعدة، يشجعني التقدم الذي يتم إحرازه في انتقالها من الإغاثة والإصلاح إلى التنمية. ولقد كانت مساعدة الأمم المتحدة مفيدة في ذلك الانتقال. ولكن العنصر الأهم كان شجاعة تيمور - ليشتي شعبا وقيادة وما يحدوهما من أمل. ولقد شرع أبناؤها في أيار/مايو من هذا العام، بمناسبة إعلان تيمور- ليشتي دولة مستقلة، في الخطة الإنمائية الوطنية الأولى. وأتمنى لهم كل النجاح في تنفيذ هذه الخطة، بدعم مستمر من البلدان المجاورة ومن الأمم المتحدة.

وبرغم أن الأحوال مختلفة جدا في بلدان أخرى تناضل مع ما تواجهه من حالات طوارئ وأزمات إنسانية، إلا أن المجتمع الدولي يود أن يرى انتقالا ناجحا في تلك البلدان أيضا. ولتحقيق ذلك، يجب أن يستمر في تقديم المساعدة التطلعية إلى الحكومات المضيفة والشركاء الآخرين.

وفي أفغانستان المنكوبة بالحرب والجفاف، والتي لا تزال تناضل مع وجود صعوبات إنسانية خطيرة، يواجه المجتمع الدولي تحديا فريدا لصبره والتزامه الطويل الأجل بتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. ويجب أن تتقدم الأمم المتحدة مسيرة التصدي لهذا التحدي. وجمهورية كوريا ملتزمة بالقيام بدورها في تلك العملية.

إن المساعدة الإنسانية تبدأ بإمكانية الوصول إلى الشرائح الضعيفة من السكان وبتقييم احتياجاتهم. ولرصد الوضع أهمية مماثلة حتى نضمن وصول المساعدة المقدمة إلى هذه الشرائح بالفعل. ولا بد أن يبدي كل أطراف العملية تعاوناً كاملاً.

والعنصر الآخر ذو الأهمية المتزايدة هو سلامة وأمن العاملين في الأنشطة الإنسانية القائمين على إيصال المساعدات. فكما يشير الأمين العام في تقريره، أصبح الأمن أثناء العمل عنصرا أساسيا في أنشطة المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، أرحب بالخطوات التي اتُخذت لتعزيز التنسيق والإدارة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، التدريب الأمني لجميع موظفي الأمم المتحدة

المبعوثين إلى أعمال ميدانية، ووضع معايير للحد الأدنى من الأمن في جميع مراكز العمل، وكذلك المبادئ التوجيهية للتعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وهي خطوات في الاتجاه الصحيح.

كما أود أن أشارك في الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز إجراءاتها الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة. وأقل ما يقال هو أن تضحيتهم من أجل أنبل الأهداف لصالح المجتمع الدولي بإجلال وعدالة.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): يلاحظ وفدي بارتياح القرار الهام بإدراج هذه القضية الموضوعية الخاصة بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ بوصفها البند ٢١ من جدول أعمال الدورة العادية الحالية. ومن المريح أيضا أن تأتي هذه المناقشة العامة بعد مرور أقل من خمسة اشهر على الجزء الإنساني الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عُقد في تموز/يوليه من هذا العام، والذي تم فيه النظر في هذا الموضوع الهام على نطاق واسع. إن تقارير الأمين العام الواردة في A/57/77، و A/57/300، و A/57/320، وA/57/578 وبضعة تقارير أخرى، تقدم معلومات هامة جدا وحاسمة في تقديرنا لحجم التحديات الإنسانية.

وأود أن أعتقد أنه ليس من قبيل الصدفة البحتة أن كلا من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد قرر النظر في هذا البند أثناء دورتيهما هذا العام. ولكني أرى أن ذلك يمثل مؤشرا قويا على الاعتراف من كلا الجهازين بالحاجة الملحة إلى تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية. والانخراط المتزايد للمنظمة العالمية ودورها المتعاظم في هذا المجال هما أيضا دليل على تسارع نطاق ومدى الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى في كل أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، وخاصة في الجنوب الأفريقي وملاوي.

إن ملاوي تعاني من أزمة مجاعة لم يسبق لها مثيل. فهناك حوالي ٣.٣ مليون ملاوي يعيشون في خطر؛ وسيموت ١٠ في المائة منهم جوعاً لو تم تأجيل تقديم المعونة الغذائية أو كانت غير كافية. وتؤثر أزمة المجاعة الآن على ١٤ مليون نسمة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي أزمة يفاقمها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أصاب حتى الآن ١٦ في المائة من سكان ملاوي البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة، مما يدمر القدرة الإنتاجية للبلد. وتتطلب مثل هذه الكوارث كفاءة أكبر وردودا وتدخلات أكثر تماسكا، ولكن الموارد المتاحة والقدرات البشرية والمؤسسية لا تكفي للتصدي لها.

ونظراً للطبيعة الطارئة والأهمية الحاسمة للعمل الإنساني الذي يتم في الوقت المناسب لتخفيف المعاناة الإنسانية في أوقات الكوارث، لا يمكن التشديد بدرجة كافية على الحاجة إلى إجراء استعراضات منتظمة وتقييمات شاملة، وفي الحقيقة إلى تنسيق أداء أنشطة الإغاثة الإنسانية. وانتشار الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة الآخرين في ساحة الأنشطة الإنسانية يوجد أحياناً ازدواجية في الجهود وإساءة في تخصيص الموارد. ويتناول تقرير الأمين العام في A/57/77 قضية التنسيق بطريقة ملائمة.

إن وفدي مرتاح جدا للاهتمام المتزايد الذي توليه الأمم المتحدة لتحسين وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، وهو ما يُظهره تقرير الأمين العام في A/57/77. وكان أداء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جديرا بالإشادة الكبيرة، ولا بد من إبرازه. ففي السنوات الإحدى عشرة الماضية أو ما يناهز ذلك، تضاعف عدد ووتيرة ونطاق الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى أربع

مـرات. إن التنقـل المكثـف للسـكان عـبر الحـدود الدوليـة وظـاهرة التشريد الداخلي المسببة لمشـاكل مماثلـة، وكذلـك الخسائر البشرية الفادحة التي تنتج عن مثل هذه الكوارث والصراع العسكري أدت حتما إلى ضرورة البحث عن سبل بناءة ومبتكرة للوصول إلى الضحايا وحمايتهم ورعايتهم من خلال اتخاذ نهج أكثر فعالية وشمولية وتنسيقا.

ولقـد نجحـت الأمـم المتحـدة بطـرق عديـدة في أن تتصدر المسرح بوصفها أكثر من يوفر مساعدة غوثية طارئة وطويلة الأجل. وبفضل قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المتخذ في عام ١٩٩١، بذلت الأمـم المتحـدة، على سـبيل المثـال، جـهوداً متضـافرة واسعة النطـاق لتكثيـف تحسـين العمليـات الإنسانية من خلال إنشائها في المقر هيئات تشغيلية متعددة المسـتويات ذات توجـهات عمليـة، وشـبكة تنسـيق محكمـة وواضحة على المستوى الميداني تحت مظلة برنـامج الأمـم المتحدة الإنمائي. ومن الواضح أنه كـان لهـذا التدبـير تأثـير إيجابي على تحسين التعاون وإجراء المشاورات بين منظومـة الأمـم المتحـدة وحكومـات البلـدان المتضـررة في ميـداني الاستعداد للكوارث والتنبؤ بالطوارئ، وهما ميدانان هامان جـداً، يتجـاوزان إمكانيـات وقـدرة الحكومـات والجـهات الفاعلة في المجال الإنساني.

إن عمليـة النـداءات الموحـدة الـتي أنشـأها الجمعيـة العامة للتدخلات الدولية المنسقة، التي تكمل عمل مكتـب منسق المساعدة الغوثية الطارئة للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحـدة، أوجـدت كمـاً هـائلاً مـن الخـبرة الفنيـة والقـدرة والموارد المهمة من مصادر متنوعة لتعزيز دور ومركز مكتب منسق الشؤون الإنسانية بوصفه محورياً في عمليات الأمم المتحدة الإنسانية.

ولكي تعطي عملية النداءات الموحدة التابعة للأمم المتحدة النتائج المرجوة منـها في تنسـيق المسـاعدة الإنسـانية الدولية، يتعين اتخاذ خطوات معينة هامة جداً. ومن بين هذه الخطوات مساعدة الدول الأعضاء المتضررة على بناء قدرة فنية محلية للتنبؤات الجوية التي يمكن الوثوق بها، ومكافحة الفيضانات، والتخطيط للطوارئ. فالكثير من معدات التنبؤ بـالأحوال الجويـة في البلـدان الناميـة مضـت عقـود علـى استخدامـه، وبالتالـي أصبح عديـم الجدوى ويعطي بيانـات لا يوثق بها وتنبؤات لا يمكن الاعتماد عليها.

فضلاً عن ذلك، قد تجد أفرقة الأمم المتحدة لإدارة الكـوارث في الميـدان أن مـن المناسـب عمليـاً مشـاركة الوكـالات الـتي تديرهـا الدولـة المعنيـة بالاسـتعداد لمواجهـة الكوارث وتقديم الغوث. وهذا من شأنه أن ييسر حشد إرادة سياسية رفيعة المستوى لتوسيع المساعدة الغوثية الطارئة بدون إعاقة عندما تصبح هذه السلعة الأساسية قضية وطنية على الأرض.

وكي يستمر نجاح آلية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات، قد يكون من المفيد لمجتمع المـانحين الـدولي توجيه قدر كبـير مـن المسـاعدة الإنسـانية مـن خـلال أُطـر متعددة الأطراف. فهذا من شأنه أن يكفل الشفافية والمراقبة الدقيقة في صرف الأموال من أجل الأغراض المقصودة. هذه مجرد جزء من التدابير الممكنة التي يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في سد الفجوة بين وكالات الأمم المتحدة الغوثية والجهات الفاعلة المحلية الحكومية والمدنية على حد سواء.

وفي الختام، يود وفدي أن يحث أيضاً على بذل مزيد مـن الجـهود الجماعيـة المتعـددة الأطـراف للتصـدي لبعـض الأعمال، بما فيها الاستغلال غير المشروع للموارد، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الخفيفـة، وهـي أعمـال تذكي نيران الصراعات. والتأثير السلبي لهذه الأنشطة غـير المشروعة على تنسيق المساعدة الإنسانية يميل، بـدون اسـتثناء، إلى أن يكـون واسـع النطـاق، ويـؤدي إلى تبديـد النجـاح في

تخفيف المعاناة الإنسانية وإلى إضعاف العمل على تخفيف هذه المعاناة.

السيد سيف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يقدر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن أكثر من ثلاثة ملايين شخص فقدوا أرواحهم نتيجة للكوارث، التي سببها الإنسان والكوارث الطبيعية، على مدى العقد الماضي. وبنهاية عام ٢٠٠٠، كان يوجد نحو ١٤,٥ مليون لاجئ وطالب لجوء سياسي في جميع أنحاء العالم، وأكثر من ٢٠ مليون شخص مشردين داخلياً، نتيجة للاضطهاد والصراع المسلح. واليوم، يوجد في السودان وأنغولا أكبر عدد من المشردين داخلياً في العالم، تليهما كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويسترعي تقرير الأمين العام الانتباه إلى زيادة تضافر قوى الصراع المدمرة والكوارث الطبيعية. ونضيف إلى هذه القائمة قوة ثالثة هي – سوء الحكم. فسوء الحكم يضاعف التأثيرات الضارة للكوارث الطبيعية. في زمبابوي، يعاني ستة ملايين شخص اليوم نتيجة لهذه التوليفة القاتلة. وفي أجزاء أخرى من العالم، تنفق بعض الحكومات، التي تخوض صراعاً إقليمياً أو داخلياً، الأموال الطائلة على شراء الأسلحة، في الوقت الذي يعاني فيه شعبها من الجوع والمرض.

ولا يقتصر الأمر على أن بعض هذه الحكومات والجهات الفاعلة التي ليست دولاً تسبب قدراً كبيراً من الضرر لمواطنيها، ولكن العديد من نفس هذه الحكومات يعوق أيضاً وصول العاملين في مجال تقديم الإغاثة. وتشجب الولايات المتحدة التدخل في جهود الإغاثة. ونحن نؤيد مناشدة الأمين العام في تقريره البلدان أن تزيل هذه الحواجز وأن تيسر وصول الإغاثة الإنسانية.

ومن المهم لوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة أن تعمل بعضها مع بعض وأن تعمل بكفاءة. ونحن نشيد بجهود منسق المساعدة الغوثية الطارئة. ونشيد بعملية النداءات الموحدة ومحاولاتها توحيد وترشيد احتياجات المنظمات الكثيرة جداً. وبمساعدة عشرات البلدان السخية، تنفذ وكالات الأمم المتحدة، مع مئات المنظمات غير الحكومية، الأرواح وتخفف المعاناة في جميع أنحاء العالم. ولكن جهودها وحدها لن تكون أبداً كافية لتخفيف حدة الألم.

ويبني تقرير الأمين العام لهذه السنة على مواضيع من السنوات السابقة، مبيناً أن سلوك الحكومات حيوي في تخفيف الضرر بالنسبة لمواطني كل بلد. وتقع على عاتق كل حكومة المسؤولية الرئيسية عن توفير السلامة والرفاه لشعبها. ويقتضي هذا أولاً تخصيص موارد كافية للبنى التحتية الأساسية، لا سيما المياه والصحة، بل والتعليم أيضاً.

ويعمل المجتمع الدولي بجد لتحسين قدرته على التنبؤ بالكوارث الطبيعية وتخفيف ما تُلحقه من ضرر بالناس والممتلكات من خلال تدابير وقائية. وتحيّي الولايات المتحدة جهود وكالات الأمم المتحدة التي تشارك في هذا المسعى، من خلال استراتيجية دولية لتخفيف حدة تأثير الكوارث. وتدعم الاستراتيجية الدولية لتخفيف حدة تأثير الكوارث إنشاء لجان وطنية ومؤسسات وطنية موحدة المعايير لتخفيف الأضرار التي تسببها الكوارث الطبيعية. ونؤيد أيضاً مناشدة الأمين العام إقامة علاقات أوثق مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في مجال إدارة الكوارث، وضرورة تعزيز السلطات الوطنية والإقليمية.

أخيراً، تتفق الولايات المتحدة مع الأمين العام في ضرورة أن يتبع المساعدة الغوثية الطارئة الانتقال إلى تنفيذ استراتيجية إنمائية. ويستطيع المجتمع الدولي، معززاً بنظم شفافة ونظم مساءلة من جانب البلد المضيف، أن ينجز الكثير في هذا الميدان، كما اتضح من جهود الغوث والإعمار في أفغانستان. إضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس بوش

والوزير باول عن التزام الولايات المتحدة بالتصدي لمحنة الفلسطينيين الاقتصادية والاحتياجات الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي السنة الماضية، ركزت الولايات المتحدة برنامج مساعدتها للفلسطينيين على أكثر الاحتياجات إلحاحاً في الأزمة الراهنة، بدون إهمال احتياجات البنى التحتية في الأجل الطويل.

لقد تعلمنا الكثير طوال العقد الماضي ونستفيد منه الآن جيداً في العمل على تخفيف المعاناة البشرية بعد حدوث كارثة ما. دعونا نستمر في العمل معا لتحقيق تلك الغاية.

السيد سال (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): يسر الوفد الليبري أن يشارك في المناقشة المتعلقة بالبند ٢١ من جدول الأعمال ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة عن حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة''. ونود أن نشكر الأمين العام على قيادته الممتازة وعلى تدابير الإصلاح التي يضطلع بها على مر السنين كيما يمكِّن منظومة الأمم المتحدة من تلبية المطالب المتزايدة في هذا المجال الحيوي. كما نثني على تقريره المتبصر عن تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها، الوارد في الوثيقة A/57/301، والمؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وهذا التقرير يوجز الصعوبات القائمة في مجالات الأمن والتنمية السياسية، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، ويسلط الضوء على الأنشطة التعاونية التي تضطلع بها المنظمة دعما لبناء السلام في ليبريا. وبالمثل، نعرب عن امتناننا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق شؤون الإغاثة في حالات الطوارئ، على دورهما القيِّم في تلك المساعي.

إن الحالة المفجعة السائدة في ليبريا موثقة بالأدلة هنا وفي أماكن أخرى. وفي وقت ليس ببعيد، فإن وزير خارجية ليبريا، معالي السيد موني ر. كابتان، في خطابه أمام الجمعية العامة، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تكلم بانفعال من فوق هذه المنصة عندما كان يصف المعاناة المتواصلة التي يكابدها الشعب الليبري، والتحديات التي تواجهها أمة خارت قواها في مرحلة بناء السلام بعد الخروج من الصراع. وناشد المجتمع الدولي أن يدعم حكومة ليبريا وشعبها في جهودهما المضنية لإعادة بناء البلد.

ونود الآن أن نكرر ذلك النداء، وأن نعرب، في هذا السياق، عن موافقتنا التامة على ما ذكره الأمين العام في التقرير المذكور آنفا من أن ليبريا تواجه مشاكل معجِّزة في جهودها لتحقيق الوفاق وبناء السلام والتعمير والإنعاش. وأشار إلى أن الحكومة لم تنجح في توفير الموارد المحلية اللازمة محليا ودوليا لإحياء الاقتصاد وإعادته إلى مستواه في فترة ما قبل الحرب. واستشهد بالجزاءات الانتقائية التي فرضها مجلس الأمن، باعتبارها أحد أسباب الهبوط الحاد في مستوى المساعدات الدولية منذ أيار/مايو ٢٠٠١.

وثمة مصدر رئيسي آخر للقلق في عملية بناء السلام في ليبريا، وهو صون السلام والأمن الداخليين، ذلك أن الحكومة، ولاء منها لالتزامها الدستوري بالدفاع عن حدودها الإقليمية، انخرطت في محاربة عناصر مسلحة من غير الدول تدعمها قوى خارجية، صممت على الإطاحة بالقوة بحكومة ليبريا المنتخبة ديمقراطيا. وذلك الصراع ما زال يخلق أزمات إنسانية خطيرة، بما في ذلك أزمة المشردين داخليا واللاجئين الليبريين الجدد في البلدان المجاورة. ومن المؤسف أن هذه الحالة التعيسة أتت على كل المكاسب التي تحققت بعد تنصيب الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في عام ١٩٩٧.

وقد علمتنا التجربة أنه في مرحلة ما بعد الصراع، عادة ما يؤدي التأخر في عملية الإدماج والتعمير، علاوة على عدم كفاية الدعم الخارجي، إلى تقويض الجهود الحقيقية الهادفة إلى السلام والإنعاش. وحكومتنا، فيما يخصها، ستواصل اتخاذ خطوات ملموسة لحفز النمو

الاقتصادي، مثل ترشيد المالية العامة، وكفالة المساءلة والشفافية في الشؤون العامة. ومن المتوقع أن تسهم الخطة الخمسية متوسطة الأجل، التي أعدت بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في توطيد السلام، والنهوض بالتحول الديمقراطي وتعزيز تدابير بناء الثقة، ومنع نشوب الصراع في ليبريا وفي سائر أنحاء المنطقة دون الإقليمية. والحكومة تلتزم بسيادة القانون، وترحب بمبادرات السلام الجارية في إطار اتحاد نهر مانو.

والصحة والتعليم أيضا من المجالات التي ما زالت تتأثر تأثرا خطيرا من جراء نقص الدعم الخارجي. ورغم ذلك، نود أن نشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية، على أنشطتها التعاونية في هذين المجالين من مجالات الأولوية.

وفي الوقت الراهن، هناك مشروع قرار بشأن إنعاش ليبريا وتعميرها، يجري النظر فيه من جانب مقدميه التقليديين والوفود المهتمة الأخرى. ومشروع القرار هذا، عند تقديمه، سيدعو المجتمع الدولي، في جملة ما سيدعو إليه، للاستجابة إلى احتياجات ليبريا الإنسانية والإنمائية التي تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للاستقرار الأمني والاقتصادي داخل المنطقة دون الإقليمية.

إن العالم الذي نعيش فيه مثير ومعقد. فها أنا هنا أخاطب الجمعية العامة بصفتي عضوا ندا مع سائر الدول الأعضاء في هذه المنظمة العظيمة، ومع ذلك، فإن الموضوع المطروح علينا يبرز بوضوح مدى الفوارق التي تفصل بعضنا عن البعض الآخر، وبخاصة أولئك المتوسلون منا. ومن حسن الحظ أن هناك خيطا أساسيا آخر يربط بيننا، ألا وهو إنسانيتنا المشتركة.

إن أعضاء هذه المنظمة، بصرف النظر عن مواقفهم الوطنية، ما برحوا يجاهدون بشكل جماعي، سواء في أوقات السلام أو أوقات الصراع، من أجل تعزيز الصفات الإنسانية التي ترتقي بنا كبشر، ومناهضة الصفات التي تحط من شأننا. وهذا هو السبب في أن الأمم المتحدة ظلت تمثل أكثر من نصف قرن أملا للبشرية، فهي التي تناضل، في معظم الحالات، من أجل الدفاع عن المحرومين، وبناء مستقبل أكثر إشراقا للأجيال المتعاقبة.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية، يتم تنفيذها عن طريق عدد من الوكالات، منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وما إلى ذلك. وإذا كان المراد لتلك الأنشطة أن تأتي بنتائج فعالة ومتآزرة، فمن الأساسي، من وجهة نظرنا، تنفيذها بطريقة منسقة. وحكومة اليابان ترى، في هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تعالج الشؤون الإنسانية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي – في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية، والجمعية العامة في جلساتها العامة، بأسلوب أكثر اتساما بالطابع المنهجي. ونعتقد أنه، فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، يلزم أولا، وكقاعدة، أن تناقش هذه المسائل من جميع جوانبها في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثم تصدق الجمعية العامة بعد ذلك على النتائج. وفي هذا الصدد، ترحب حكومة اليابان بحقيقة أن قراره ٣٢/٢٠٠٢، المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، اتخذ بتوافق الآراء، باعتباره نتيجة المداولات التي جرت، في تموز/يوليه من هذا العام، في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى أربعة مجالات محددة تعلق عليها الحكومة اليابانية أهمية خاصة.

أولا، فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، كثيرا ما تعاني اليابان من كوارث طبيعية شديدة كالزلازل والأعاصير والانفجارات البركانية. وبالتالي، فاليابان بوصفها بلدا مانحا ومعرضا للكوارث في نفس الوقت، تشارك في مختلف المحافل وتشجعها بغية وضع سياسات بشأن القضايا المتعلقة بالكوارث الطبيعية. وهناك مشروع قرار قيد النظر الآن بشأن عمليات البحث والإنقاذ. وفضلا عن ذلك، تأمل حكومة اليابان أن يستمر تحسين المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ بوصفها وثيقة مرجعية مفيدة لكل من البلدان المانحة والمتلقية، وأن تصبح معيارا دوليا في ذلك المجال. وفي هذا الصدد، ننوي أن نشارك بفعالية في أنشطة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ بوصفنا رئيسا لاجتماع الفريق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الذي يعقد العام القادم في كوبي.

ففي عام ١٩٩٥ أصيبت المنطقة المحيطة بمدينة كوبي بزلزال شديد جدا. ودمرت المدينة وفقد آلاف البشر أرواحهم. أما الآن، فقد أصبحت كوبي مركز تنسيق للجهود الرامية إلى مكافحة الكوارث الطبيعية في المنطقة الآسيوية عن طريق استضافة اجتماعات وحلقات دراسية بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والمركز الآسيوي للحد من الكوارث، وهي شبكة من الخبراء المعنيين بهذا الموضوع في المنطقة.

وثانيا، لا يفوتنا أن نلاحظ أن الضحايا في أغلبية الصراعات المسلحة هم من المدنيين. وطبقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يموت عشرة مدنيين مقابل كل جندي يقتل في هذه الصراعات. وبالتالي، تقدر حكومة اليابان مبادرة المكتب والجهود التي يبذلها في مجال حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ونعتقد أنه من الضروري إبلاغ الأطراف العاملة ذات الصلة في مختلف مناطق العالم بنتائج الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ذلك المجال. وفي نفس الوقت، يجب أن يأخذ المكتب في حسبانه آراء الشركاء ذوي الصلة في تلك المناطق عند إدارة هذه الأنشطة. وفضلا عن ذلك، تدعم حكومة اليابان، مع غيرها من المانحين، المكتب في عقد مجموعة من حلقات العمل الإقليمية عن هذه القضية. وبعد حلقة العمل الإقليمية الأفريقية التي عقدت في جنوب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقدت حلقة عمل إقليمية آسيوية في كوبي في ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت حلقة العمل تلك مثمرة وناجحة جدا، شارك فيها على نحو واسع النطاق أفراد من وكالات الخدمة الأجنبية ووزارات الدفاع والمنظمات غير الحكومية. وأفهم أنه من المقرر عقد حلقة عمل أخرى هذا الشهر في المملكة المتحدة، وأنه من المقرر عقد حلقات عمل إضافية في مناطق أخرى في العام القادم. وفضلا عن ذلك، ينظر مجلس الأمن في مسائل المرأة والسلام والأمن، والأطفال والصراعات المسلحة. ونعتقد أنه من المهم أن يتخذ المجلس نهجا شاملا في معالجة هذه القضايا ذات الصلة.

وثالثا، ترحب حكومة اليابان بعملية النداء الموحد لأنها تقترح استراتيجية ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبعها في معالجة الأزمات الإنسانية. وتتوقع اليابان كذلك أن يضطلع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ والأمين العام بدور محفز عن طريق توجيه نداءات في الوقت المناسب بشأن ما يدعى الأزمات المهملة، على سبيل المثال. ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء جانب من جوانب عملية النداء الموحد، وهو الحالة التي لا يسمح بالمشاركة في العملية بشأنها إلا لمنظمات غير حكومية معينة، بدون شرح واضح للمعايير

التي استخدمت في دعوتها. ونعتقد أنه من المهم أن نجري مناقشة كاملة فيما بيننا قبل أن نقرر دعوة منظمات غير حكومية معينة للمشاركة في عملية النداء الموحد. وأن نواصل مناقشة المعايير التي نستخدمها في دعوتها.

ورابعا، من المؤسف أنه رغم جهودنا الضخمة، تزداد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ومن الضروري للوكالات الإنسانية، وأولها مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، أن تحدد استراتيجياتها وأولوياتها بحيث تستخدم مواردنا المحدودة بأفضل الطرق فعالية وكفاءة. ونرى بصفة عامة أنه يمكن لجهود الوقاية الفعالة، إذا نجحت، أن تكون مجدية التكاليف على نحو أكبر بكثير من جهود الإغاثة التي تبذل ردا للفعل في حالات الطوارئ. وتنوي حكومة اليابان أن تبذل قصارى جهدها لتعزيز ثقافة الوقاية التي ينادي بها الأمين العام.

وغني عن القول إن حكومة بلدي جادة في دعمها لمكتب تنسيق الإغاثة الإنسانية. وفضلا عن المساعدة المالية التي قدمتها حكومة اليابان إلى المكتب حتى الآن، فإنها على استعداد لتقديم حوالي مليوني دولار هذا العام، وتنظر في تقديم منحة إضافية إلى المكتب تزيد على ثلاثة ملايين دولار في شكل مساعدة من خلال الصندوق الاستئماني للأمن الإنساني بغية معالجة مشاكل المشردين داخليا وإدارة المعلومات.

ولا ندرك تماما الصعوبات التي يجب التغلب عليها عن طريق الجهود التي تبذل من وراء الستار لتنسيق المساعدة الإنسانية. ولكن هذه الجهود تؤدي دورا لا غنى عنه في تشجيع التنفيذ السلس لأنشطة المساعدة الإنسانية بالموارد المحدودة المتاحة. وأود أن أختتم بياني بالتنويه بجهود جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون بدأب ويعرضون أرواحهم للخطر في الميدان لحماية المحتاجين ومساعدتهم، فضلا عن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وجميع موظفي مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، الذين يساعدون المجتمع الدولي على الوصول إلى أولئك الأفراد.

السيدة إيزاتا (أنغولا) (تكلمت بالانكليزية): إنني أتكلم لكي أشكر جميع الدول الأعضاء التي تتكرم بدعم أنغولا وتشترك في تقديم مشروع القرار A/57/L.41، بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية من أجل إعادة التأهيل الاقتصادي للبلد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشكر جميع الوفود التي شاركت بنشاط في عملية الصياغة، وهي تحديدا الدانمرك، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وكندا، والنرويج، وأيرلندا، واليابان، والبرتغال، وخاصة البلدان النامية الزميلة لنا، وهي المغرب، والمكسيك، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، والرأس الأخضر، والهند، وسوازيلند، التي لولا مشاركتها لما كنا ننظر اليوم في اتخاذ مشروع القرار هذا.

للأسف، نقدم مشروع القرار هذا لأن الحالة الإنسانية في أنغولا لا تزال محفوفة جدا بالخطر. ويعتبر تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن أنغولا (S/2002/834) أن الحالة تمثل أزمة إنسانية ذات أبعاد ضخمة. وبينما نعرب عن تقديرنا للمساعدة المقدمة حتى الآن، إلا أننا نناشد المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة أن تواصل دعم المشاريع المتوقع طرحها في استعراض منتصف المدة، وأن تكون سخية بصفة خاصة في دعمها لنداء عام ٢٠٠٣.

وأرغب في أن يعتمد مشروع القرار A/57/L.41 بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد فيليتاز (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): عند الشروع في عملية النداء الموحد في برن بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أدلى مديرنا العام بملاحظة مؤداها أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لا تزال تقتنع اقتناعا راسخا بأن هناك أملا في المستقبل.

لكن، من المؤسف أن الوضع الإنساني لم يسجل أي تحسن يذكر. وفي معظم الصراعات الجارية اليوم، لا يزال المدنيون، وخاصة النساء والأطفال، يتحملون الجزء الأكبر من المعاناة. ويتعرض كثيرون منهم للمرض والجوع. ويشرد آخرون من أراضيهم ويفصلون عن أسرهم. ويموت كثيرون منهم. ويخطف الأطفال ويُجندون قسرا، وتدمر حياتهم بشكل يتعذر إصلاحه. وحين ينعدم السلام، يصبح الأسلوب الوحيد لتغيير الوضع بصورة جذرية ضمان الاحترام المطلق والدائم للقانون الإنساني الدولي في كل الصراعات. وتعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية بلا كلل أو ملل من أجل تحقيق هذا الهدف. وما فتئت تدعو الدول الأعضاء إلى بذل كل جهد ممكن للتقيد بالتزاماتها في ذلك الصدد بموجب أحكام المادة الأولى من اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول.

وفي الوقت ذاته، تدرك اللجنة تماما أن الجهد الإنساني العالمي يمكن أن يكون أكثر فعالية من خلال تنسيق متزايد وملائم. فالتنسيق بين العاملين في المجال الإنساني أمر لا مفر منه، إذ أن أبعاد الاحتياجات الإنسانية وتعقدها في معظم حالات الصراع لا يمكن أن تتعامل معها منظمة واحدة فقط. وبالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن التنسيق يعني السعي إلى أكبر قدر من التكاملية مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني، في إطار ولاياتها ومبادئ وأساليب عملها. والدافع الرئيسي لهذا التنسيق هو الرغبة التي نتشاطرها مع المنظمات الإنسانية الأخرى، في تنسيق الجهود وتجنب الازدواجية، وبالتالي استغلال الموارد والخبرات الأكثر ملاءمة للمحتاجين.

ومن هذا المنطلق، تتعاون لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع آليات وهياكل التنسيق في الأمم المتحدة، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وكمدعو دائم في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، نشارك في الاجتماعات المختلفة لذلك المنتدى وهيئاته الفرعية، لتبادل المعلومات والآراء بشأن طائفة متنوعة من المسائل المواضيعية والتشغيلية. وعلى سبيل المثال، أسهمت لجنة الصليب الأحمر الدولية إسهاما كبيرا في إعداد النشرة الأخيرة للجنة الدائمة، بعنوان ”زراعة الشجرة الواقية: حماية حقوق الإنسان عن طريق العمل الإنساني“، وهي تجميع فريد من نوعه للممارسات التي تخدم كافة المنظمات الإنسانية العاملة في الميدان. كما أسهمت لجنة الصليب الأحمر الدولية، في جملة أمور، في عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بوضع الخطط المشتركة للعمل الإنساني في مختلف الحالات الطارئة المعقدة. ومن أمثلة التعاون أيضا ذلك التعاون القائم بين لجنة الصليب الأحمر الدولية ووحدة التشرد الداخلي في جنيف التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الداخلية للإعداد للمهام الميدانية التي تقوم بها الوحدة.

وبالتوازي، تجري لجنة الصليب الأحمر الدولية حوارا ثنائيا منتظما مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، تناول الاجتماع السنوي الرفيع المستوى للّجنة هذا العام، مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مسألة المشردين داخليا، خاصة في سياق أفغانستان. وثمة مثال آخر للتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة يتمثل في التدريب الذي يقدم في إطار الدورات التي يعقدها معهد الأمم المتحدة للتدريب

والبحث وإدارة عمليات حفظ السلام للموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام، والذي تسهم فيه اللجنة بالمكون المتعلق بالاحتياجات الخاصة للمرأة في حالات الصراع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سانتا كلارا غوميز (البرتغال).

وإذ نتناول مسألة تنسيق العمل الإنساني في مناطق الأزمات، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية لا يسعها إلا أن تكرر موقفها الثابت بأن العمل الإنساني يجب أن يظل بمنأى عن الإجراءات السياسية والعسكرية. فالأهداف تختلف اختلافا جوهريا: والعمليات العسكرية تهدف في المقام الأول إلى إقامة السلام والأمن وصونهما للمساعدة في التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، أو المحافظة على تلك التسوية. ولئن كانت هذه التسويات أساسية لوضع حد للمعاناة التي تسببها الصراعات، فمن الضروري، في الوقت ذاته، أن يسمح للعاملين في المجال الإنساني بأن يقدموا المساعدة والحماية للضحايا بصورة مستقلة. وبالتالي، تحرص اللجنة دائما في علاقاتها مع القوات المسلحة المختلفة على تحقيق تفهم واحترام أفضل لدور كل من الجانبين، والقيود التي يواجهها وأساليب عمله. وفي هذا الصدد، تشعر لجنة الصليب الأحمر الدولية بالقلق إزاء ما ترى أنه اتجاه حديث، خاصة على مستوى وضع الإطار السياسي، لزيادة المشاركة العسكرية في العمليات الإنسانية. وتود اللجنة أن تؤكد على الضرورة المطلقة لتلافي أي خلط للأدوار قد ينجم عن عسكرة المساعدة الإنسانية. فهذا من شأنه أن يقوض بشدة مفاهيم حياد اللجنة، مع ما سيترتب على ذلك من نتائج بالنسبة لأمن العاملين في المجال الإنساني.

وفي هذا الصدد، يعني التنسيق أيضا تضافر الجهود لحماية استقلال العمليات الإنسانية وطابعها الإنساني البحت. وهذه الجهود ضرورية للمحافظة على بيئة عمل تمكن المنظمات الإنسانية من تنفيذ ولاياتها بأمان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة دي سكلابوس (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن الامتنان لإتاحة هذه الفرصة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمشاطرتكم بعض الآراء فيما يتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة.

لقد شهد العقد الذي انقضى منذ اعتماد القرار ١٨٢/٤٦ تطورا مطردا في الأدوات والآليات التي تحتاجها الوكالات الإنسانية داخل الأمم المتحدة وخارجها، لتحقيق نُهُج أكثر تماسكا تستجيب بشكل أفضل لحاجات ومصالح المستفيدين من تلك الوكالات ومن يدعمونها. إن من يتعرضون للكوارث الطبيعية والحالات الطارئة الأخرى وضحاياها هم أناس عاديون لهم نفس الحقوق، بما في ذلك الحق في الكرامة، وعليهم نفس الالتزامات، شأنهم شأن غيرهم من البشر.

ويمكن للشبكة التي يمثلها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تفعل الكثير لمساعدة الحكومات والمنظمات الإنسانية فيما يتعلق بمسؤولياتها إزاء المستفيدين. ومن بين المهام الأساسية لمجلس إدارة الاتحاد، الذي أتشرف بعضويته، تنمية قدرة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الوفاء بمسؤولياتها بشكل كامل يتسم بالاحترام، في إطار المناقشات داخل بلدانها وفي وكالات الأمم المتحدة.

هذا هو سياق مساهمة الاتحاد في العديد من المبادرات الهامة منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. ومن بين تلك المبادرات مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث، والميثاق الإنساني لمشروع سفير (Sphere) والمعايير الدنيا للاستجابة في حالات الكوارث، ومبادرة تحسين البرمجة، وهي مبادرة تولدت عن الاقتناع بأن المجتمعات المتضررة بالعنف يمكن أن تستفيد من حسن تخطيط برمجة المساعدة مع توفير خيارات بديلة وإبداعية للتنفيذ بغية دعم القدرات المحلية للإنعاش والمصالحة.

ومن نتائج تلك المبادرات مشروع المساءلة الإنسانية، وهي مبادرة مشتركة بين الوكالات تستكشف الحاجة إلى آلية ذاتية التنظيم لجميع العمليات الإنسانية لضمان المساءلة أمام المجتمعات والأفراد المتضررين بالحروب والكوارث.

وعلى هذا الأساس بدأ الاتحاد الدولي في بحث إطار عمل القانون الدولي في ميدان التصدي للكوارث الدولية. وتكلم وفد الاتحاد الدولي بقدر من التفصيل بشأن هذا الموضوع في المناقشات ذات الصلة أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، ولن أكرر الآن النقاط التي طرحناها. ولكننا سنبلغ هيئات أسرة الأمم المتحدة على أساس منتظم بالتقدم المحرز في أعمالنا، بهدف ضمان إبلاغ جميع الدول وجميع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر علما على نحو جيد بالتقدم المحرز عندما تتلقى تقريرا يتضمن توصيات من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

وإن مساعينا المبذولة للتأكيد على أهمية وحدات التدخل في حالات الطوارئ، وأفرقة التقييم والتنسيق على أرض الواقع، والصندوق الاحتياطي للإغاثة من الكوارث ستُذكر في البرامج استنادا إلى مبادئ التدخل التي أشرت إليها سابقا.

وثمة درس تعلمناه في الماضي مفاده أنه ليس بمستطاع أي وكالة أو منظمة بمفردها أن تحاول القيام بذلك، وأنه لا ينبغي لها أن تفعل ذلك. لهذا السبب زاد الاتحاد الدولي بدرجة كبيرة تركيزه على إنشاء تحالفات وشراكات مع منظمات أخرى. وفي بعض الأحيان، على سبيل المثال، عندما اقتضت حالة بحد ذاتها، مثل الحالة المأساوية التي نواجهها في الوقت الحاضر في الجنوب الأفريقي، أنشأنا شراكة محددة، في تلك الحالة، مع برنامج الأغذية العالمي. وفي أحيان أخرى، صُممت بصورة استراتيجية شراكات، على غرار الشراكة مع برنامج المم المتحدة للبيئة أو منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

وأنشأنا أيضا وحدة الاستجابة لحالات الكوارث في البلدان الأمريكية وهي وحدة تابعة للاتحاد الدولي، في بنما. ويعتزم الاتحاد توسيع تمثيله الدولي على الصعيد الإقليمي في الأمم المتحدة، والبحث جار في الوقت الراهن لوضع ترتيبات للتعاون مع جميع اللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وثمة مثال على ما ينطوي عليه ذلك، ستقدم جمعية الصليب الأحمر الشيلية التابعة للصليب الأحمر الدولي المساعدة إلى الاتحاد الدولي في مجال المحافظة على علاقته كمنظمة دولية مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو.

وبالمثل، ستقوم جمعيات وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الدول الجزرية الصغيرة النامية بدور قيادي في تطوير مواقف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر

والهلال الأحمر في المؤتمر القادم لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويسر الاتحاد الدولي أن يعمل مع كونسورتيوم بروفنشان، وهي مجموعة أنشأها أصلا واستضافها البنك الدولي إلا أن أمانتها موجودة الآن في مقر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف. هذا هو نوع التحالف العالمي الذي يمكن أن يسفر عن تعزيز إجراءات الاستعداد للكوارث والاستجابة لها. وهو يشمل حكومات، ومنظمات دولية، ومؤسسات أكاديمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني ويهدف إلى تخفيف حدة أثر الكوارث في البلدان النامية.

وتؤكد الزيادة في عدد الأطراف الفاعلة في مجال المساعدة في حالات الطوارئ والإغاثة من الكوارث ضرورة التنسيق وتذكر بالدور الهام الذي تقوم به السلطات العامة في البلد المتضرر. ولهذا السبب يواصل الاتحاد الدولي المطالبة بوضع خطط وطنية للكوارث وإنشاء آليات تنسيق وطنية. وسنواصل، بصفتنا جمعيات وطنية للصليب الأحمر أو جمعيات وطنية للهلال الأحمر، وبصفتنا منظمة دولية، المساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد بايفا (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): قبل عقد مضى، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦، حظيت المنظمة الدولية للهجرة بشرف أنها واحدة من ثلاث منظمات غير تابعة للأمم المتحدة وجهت إليها الدعوة بصفة خاصة للمشاركة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ومنذ ذلك الحين، يحاول المجتمع الدولي، ونحن نشكل جزءا منه التغلب على حالات الطوارئ التي قد تكون في بعض الأحيان معقدة على نحو يثبط الهمم وتنطوي على تشريد مجموعات كبيرة من الأشخاص ومعاناة بشرية لم تكن معروفة أو حتى مُتصورة من قبل.

وكما زادت معاناة المدنيين في حالات الطوارئ المعقدة، زادت أيضا الأخطار التي تهدد العاملين في مجال المعونة الإنسانية. وتعرب المنظمة الدولية للهجرة، التي أبرمت اتفاقا رسميا مع الأمم المتحدة يتيح لها المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، عن بالغ قلقها إزاء هذا المنحى. وسنستمر في اتخاذ الخطوات لتعزيز قدرتنا الداخلية على معالجة أمن الموظفين، وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب منسق شؤون الأمن التابع للأمم المتحدة. وحسبما هو حاصل مع شركائنا في الأمم المتحدة في هياكل الأمن المشتركة، فإننا نكافح مع ذلك من أجل إيجاد الموارد الإضافية المطلوبة لرفع مستوى الاستعداد الأمني، ولا سيما عندما تكون تلك التكاليف الأساسية غير مشمولة في الأنصبة المقررة.

ولمواجهة هذه التحديات، يضطلع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وموظفوه الذين يعملون بتفان في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بدور حاسم في إقامة تعاون أوثق. وترى المنظمة الدولية للهجرة، أن آلية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات قد ساهمت بصورة مباشرة في إجراء تحسينات ملحوظة بشأن تبادل المعلومات والتنسيق بين الوكالات الدولية المشاركة في كل مرحلة من مراحل الأزمات الإنسانية، بدءا بالتخطيط لحالات الطوارئ، ومرورا بالعمليات وانتهاء بالدروس المكتسبة. ونحن نقدر مشاركتنا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ونشعر بالامتنان لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد أوشيما، على قيادته الملتزمة والشاملة للجنة.

وبما أن المنظمة الدولية للهجرة، هي جزء من عملية النداء الموحد المشترك بين الوكالات، الذي استهل عمله لعام ٢٠٠٣ في الأسبوع الماضي، فإن ذلك يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر مشاركتنا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وبمقارنة النداء الحالي مع ما كان عليه لدى بدء هذه العملية، أو حتى ما كان عليه في السنة الماضية، يدل النداء الحالي على إحراز تقدم ملحوظ من حيث أنه يعرض صورة أكثر شمولية واستراتيجية للاحتياجات في حالة معينة، وللخطط المنسقة للوكالات المشاركة، على حد سواء، لمعالجة تلك الحالة.

لقد وصلنا إلى ما نحن عليه الآن بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها جميع الأطراف المعنية، بدءا بمكتب منسق الشؤون الإنسانية بصفته منسقا. وبالفعل، تبين في بعض الأوقات، للوكالات التنفيذية الصغرى من قبيل المنظمة الدولية للهجرة أن هذه العملية شاقة إلى حد كبير. وبالرغم من ذلك، وعلى غرار ما عليه الحال بالنسبة للشركاء الآخرين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ثابرنا في العمل إدراكا منا لمزايا هذا النهج، ليس لأن المانحين أكدوا على اتباعه فحسب، بل أيضا لأنه ساعدنا في بلورة دورنا وأولوياتنا في حالة طوارئ معقدة. وبالفعل، فإننا نعترف بالنداء الموحد المشترك بين الوكالات بصفته عملية استراتيجية للتخطيط والبرمجة، لا مجرد أداة لتعبئة الموارد. وبكل أمانة، نشعر في بعض الأحيان بالحيرة عندما نرى أن نمط الاستجابة لا يبين بالضرورة التحسينات الحقيقية في العملية والمنتج النهائي، ولا يُبين بالضرورة أكثر الاحتياجات إلحاحا.

وأخيرا، يُعد إنشاء وحدة معنية بالمشردين داخليا ضمن مكتب منسق الشؤون الإنسانية مثالا آخر على أن العمل المنسق الذي يجمع بين أوجه القوة لدى مجموعة من الوكالات، يمكنه أن يُسفر عن إنشاء آليات استجابة أكثر قوة. لقد رحبت المنظمة الدولية للهجرة بمبادرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإنشاء وحدة المشردين داخليا، فضلا عن الطريقة الصريحة التي اتبعها مكتب منسق الشؤون الإنسانية لمشاركة الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونعتقد أن ذلك يمثل جهدا مشتركا بين الوكالات له أهميته في ميدان يتصف بقدر كبير من التعقيد، وهو جهد جدير بأن تقدم له الدول الأعضاء دعمها القوي. ويسرنا من جانبنا، أننا أعرنا هذه الوحدة موظفا ذا خبرة من موظفي المنظمة الدولية للهجرة استجابة لطلب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وإذا كانت المنظمة الدولية للهجرة تعلق أهمية كبيرة على مشاركتها في عمليات اللجنة المشتركة بين الوكالات، فمرد ذلك إلى أننا ما زلنا نشهد تحسينات عملية في قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ التي تحققت بوجود اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

ولئن كان مما لا شك فيه أن مجتمع تقديم المساعدات الإنسانية ما زال بإمكانه أن يفعل ما هو أكثر من ذلك، فمن المشجع أنه توجد حاليا آليات فعالة أثبتت أهميتها في مساعدة شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تحقيق استجابات أفضل تنسيقا وقدرة على استباق حالات الطوارئ الإنسانية. وتغتنم المنظمة الحكومية الدولية للهجرة الفرصة السانحة لها اليوم لتؤكد مجددا التزامها بتلك الشراكة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال والبنود الفرعية (أ) إلى (ج).

تبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات A/57/L.33، وA/57/L.41 و A/57/L.42، و A/57/L.46 و A/57/L.47.

مشروع القرار A/57/L.33 عنوانه ''التعاون والتنسيق الدوليان من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية''. قبل المضي في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المعروض، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار هذا أصبحت البلدان التالية مشتركة أيضا في تقديمه: الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، كوستاريكا، ليختنشتاين، ماليزيا، المغرب.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/57/L.33؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.33 (القرار ٥٧/١٠١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.41 عنوانه ''تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا. قبل المضي في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المعروض، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار هذا، أصبحت البلدان التالية أيضا مشتركة في تقديمه: إريتريا، إسبانيا، ألمانيا، أيرلندا، بلجيكا، جامايكا، السويد، الصين، غينيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، ماليزيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.41؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.41 (القرار ٥٧/١٠٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.42 عنوانه ''تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والتعمير في طاجيكستان''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.42؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.42 (القرار ٥٧/١٠٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.46 عنوانه ''تقديم المساعدة إلى موزامبيق''. قبل الشروع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار هذا،أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار قيد النظر، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه أيضا: إريتريا، إسبانيا، استراليا، بلجيكا، بنغلاديش، بوركينا فاسو، توغو، جامايكا، الجماهيرية العربية الليبية، السودان، غينيا، فرنسا، قبرص، ماليزيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.46؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.46 (القرار ٥٧/١٠٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.47 عنوانه ''تقديم المساعدة لأغراض الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية في تيمور – ليشتي''. قبل الشروع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار هذا، أود أن أعلن أنه منذ تقديم هذا المشروع أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه أيضا: إريتريا، إسرائيل، بليز، ساموا، سلوفاكيا، غينيا، الفلبين، كرواتيا، ماليزيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.47؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.47 (القرار ٥٧/١٠٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/57/L.43 سيتم في موعد لاحق.

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يريدون الكلام ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذّكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة مدتها بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وتلقيها الوفود من مقاعدها.

السيد ساشام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن أسف إسرائيل العميق لوفاة السيد يا نهوك الذي قتل في عملية إطلاق نيران متبادل بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين في جنين يوم الجمعة. وتعرب إسرائيل أيضا عن خالص تعازيها لأسرة الفقيد. لقد كان السيد هوك، الذي شغل منصب مدير المشاريع في برنامج إعادة تأهيل اللاجئين في مخيم جنين الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، معروفا بتفانيه في العمل الإنساني وإيثاره للغير بشكل يدعو إلى الإعجاب. وتقوم إسرائيل بإجراء تحقيق شامل حول الأحداث التي أدت إلى وفاته.

إن إسرائيل تؤيد الجهود التي يقوم بها المانحون والمجتمع الدولي من أجل تخفيف عناء السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. فإسرائيل حساسة تجاه الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين. وهي ترى أن تلبية تلك الاحتياجات أمر يصب في مصلحة إسرائيل الأساسية.

وفي مناقشة اليوم، أشار المراقب عن فلسطين باستفاضة إلى الوضع الاقتصادي والإنساني المتدهور للفلسطينيين، موجها اللوم إلى تدابير الأمن التي اتخذتها إسرائيل لمواجهة الحالة هناك. ولئن كان تزايد عناء الفلسطينيين يمثل حقيقة مؤسفة، فإن الإشارة إلى الإجراءات الإسرائيلية كسبب لهذه المعاناة أمر فيه غش وخداع. وهو أشبه ما يكون ببدء سرد قصة من وسطها.

لقد قامت إسرائيل عقب التوقيع على اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣ ببذل جهود كبيرة ليتسنى التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين في إطار عملية السلام. ونتيجة لذلك، حدث توسع ملحوظ في تجارة الفلسطينيين وفرص العمل المتاحة لهم في إسرائيل بالإضافة إلى أشكال أخرى من التعاون الاقتصادي الذي استمر من عام ١٩٩٤ وحتى اندلاع أعمال العنف الحالية.

وقامت إسرائيل بالتعاون مع السلطة الفلسطينية باتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات منذ عام ١٩٩٤ من أجل تعزيز وتحسين حرية انتقال السلع والعمال من المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية إلى إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مجمعات صناعية في مناطق السلطة الفلسطينية اقتضت ضمنا تقديم حوافز اقتصادية واستثمارية كبيرة من إسرائيل. وكان لهذه التدابير آثار إيجابية هامة على الاقتصاد الفلسطيني.

ومع ذلك، فإن قرار القيادة الفلسطينية بعد مؤتمر قمة كامب دافيد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ باستخدام العنف أداة سياسية، خرب التعاون الاقتصادي الإسرائيلي- الفلسطيني وترك إسرائيل من دون خيار سوى تنفيذ تدابير أمنية أساسية من أجل الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب الفلسطيني. والتهديد الأمني الشديد الذي يشكله الإرهاب الفلسطيني يجعل هذه التدابير لا غنى عنها إذا ما كان لإسرائيل أن تفي بواجبها بوصفها دولة ذات سيادة لحماية حياة مواطنيها. ويجب التأكيد على أن الهدف من الاحتياطات الأمنية ليس تحميل السكان الفلسطينيين أعباء لا مبرر لها، ولكن ضمان

أمن المواطنين الإسرائيليين الذين يواجهون تهديدات لحياتهم.

ويقر مجتمع المانحين بشواغل إسرائيل المشروعة، كما هو مذكور على النحو الواجب في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/57/130 والتحدي الذي تواجهه إسرائيل هو أن تبذل قصارى جهدها لحماية مواطنيها بينما تفعل كل ما في وسعها لتخفيض تأثير الأمن المشدد على الفلسطينيين إلى حده الأدنى. وهذا ليس بالأمر اليسير، إذ تتعرض إسرائيل لأخطار محسوبة بغية محاولة سد الفجوة بين الاحتياجات الأمنية والإنسانية. ولذلك، تتمثل سياسة إسرائيل في أن تفرّق إلى أكبر حد ممكن بين أولئك الذين يرتكبون ويساعدون ويوجهون الأنشطة الإرهابية وبين السكان المدنيين غير المتورطين في الإرهاب. وإذا ساد الهدوء في مناطق محددة، يمكن تنفيذ تحسينات هناك، بغض النظر عن مناطق أخرى.

ولسوء الحظ، ما فتئ الإرهابيون يستخدمون كل محاولة إسرائيلية لتخفيف القيود على حياة الفلسطينيين اليومية بوصفها فرصة لتجديد هجماتهم على المواطنين الإسرائيليين. فعلى سبيل المثال، انتهزوا تخفيف القيود على حرية الحركة ليتسللوا إلى المدن الإسرائيلية وتنفيذ هجمات، واستغلوا طرقات المرور السريع لسيارات الإسعاف لتهريب الفارين وحتى قنابل التفجيرات الانتحارية. ودليل على ذلك الهجوم على سفينة تابعة للبحرية الإسرائيلية يوم السبت قبالة ساحل غزة. وبعد تخفيف التدابير الأمنية فيما يتعلق بمراكب الصيد، تم توسيع منطقة الصيد في غزة إلى ١٢ ميلا. واستغل الإرهابيون هذا التحسن من أجل محاولة إرسال مفجرين انتحاريين عن طريق البحر. وتم اعتراض القارب وفجر الإرهابيون أنفسهم، مما أدى إلى إصابة أربعة بحارة إسرائيليين بجراح. ومن نافلة القول إنه بعد محاولات التسلل، اضطرت إسرائيل إلى إعادة تطبيق القيود الأمنية على ساحل غزة.

وهذا يوضح أن تأثير الأحداث على السكان المدنيين المحليين يرجع إلى إساءة معاملة الإرهابيين أنفسهم للسكان، أكثر من أي عامل آخر. وهذا الإرهاب يضر بالإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ويعتمد إنهاء الوضع على إنهاء العنف والإرهاب. ونتيجة لذلك، فإن الادعاء الفلسطيني هنا اليوم بأن المأزق الاقتصادي والإنساني للفلسطينيين يرجع إلى التدابير الأمنية الإسرائيلية يتجاهل الربط بين السبب وأثره. فلو لم يكن هناك إرهاب، لما كانت هناك حاجة إلى التدابير الأمنية المشددة، وللآثار الاقتصادية والإنسانية السلبية التي تولدها. وإذا كان قلق المراقبة عن فلسطين بشأن سكان الأراضي حقيقيا، ينبغي لها أن تواجه المنظمات الإرهابية التي تعمل من خلال السلطة الفلسطينية لكي توقف العنف عوضا عن لوم إسرائيل لأنه يتعين عليها حماية نفسها.

السيدة برغوثي (فلسطين) (تكلمت بالانكليزية): مرة أخرى، استمعنا إلى بيان من الممثل الإسرائيلي كان مليئا بالأكاذيب والتشويهات. ولن أتطرق الآن إلى تفاصيل بشأن مضمون ذلك البيان. أريد أن أتقدم لمجرد ثلاث ملاحظات. حاول الممثل الإسرائيلي اتهام قيادتنا باتخاذ قرار باستخدام العنف في الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من محاولة الوفد الإسرائيلي تشويه الحقائق، فالسبب الحقيقي للعنف ولتدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو الاحتلال الإسرائيلي العسكري المستمر وتصعيدها للحملة العسكرية ضد الشعب الفلسطيني. تلك حقيقة.

والاحتلال هو السبب الرئيسي لتدهور الوضع في الأراضي المحتلة. وليس ذلك ادعاء وفدي أو ادعاء السلطة الفلسطينية. أود من الممثل الإسرائيلي أن يذهب ويقرأ جميع الوثائق والتقارير التي قدمها مبعوث الأمين العام والمنسق

الخاص المتعلقة بالأراضي المحتلة. وتوضح جميعها أن الإجراءات الإسرائيلية هي السبب الرئيسي للمعاناة وتدهور وضع الاقتصاد.

لقد لجأت القوات الإسرائيلية إلى اقتراف أبشع جرائم الحرب في التاريخ الحديث. وتلك الجرائم، التي تتضمن إرهاب الدولة، تم ارتكابها تحت راية ''الأمن''. وباستخدام القوة المفرطة، هدموا منازل عديدة، وقيدوا الحركة، وأغلقوا الأراضي المحتلة. وقد كان لكل تلك الإجراءات أثر مدمر على وضعنا الاقتصادي.

وفيما يتعلق بمسألة الإرهاب، من المشين لممثل حكومة اقترفت عبر التاريخ أبشع الجرائم وأعمال الإرهاب أن يتكلم عن الإرهاب.

لقد أدانت السلطة الفلسطينية جميع أنواع ومظاهر الإرهاب كائنا من كان مقترفها وسواء كانت موجهة ضد مدنيين فلسطينيين أو مدنيين إسرائيليين. ولكن ينبغي ألا نخلط بين الأمور. ويجب أن يكون هناك فرق بين الإرهاب، الجريمة البشعة التي ندينها رسميا في جميع بياناتنا، وبين حق شعب يعيش تحت القهر والاحتلال الأجنبي في الدفاع عن نفسه ومقاومة الاحتلال. وذلك الحق لم ينبع منا، السلطة الفلسطينية، ذلك الحق ينبع من المجتمع الدولي ومن القانون الدولي، الذي يضفي الشرعية على استخدام أي سبيل لمقاومة الاحتلال.

السيد شاكام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): تناولت في ردي الأول معظم الأمور التي أثارتها بعد ذلك المراقبة عن فلسطين في ردها. ومع ذلك، فحيث أن قيامها بالرد أعطاني فرصة أن أتكلم أمام الجمعية العامة لمدة خمس دقائق إضافية، أود أن أوضح أمرا محددا أثير في البيان الذي تم إلقاؤه من على هذا المنبر اليوم وهو موت وإصابة الأطفال الفلسطينيين بجروح نتيجة للعنف. وقبل ساعات قليلة، قُتل في نابلس طفل فلسطيني عمره ٨ سنوات اسمه جهاد الفقيه حينما كان يحاول رمي قنبلتين أنبوبيتين على جنود إسرائيليين. إن ذلك الاستخدام – الاستغلال – المشين للأطفال في الصراعات المسلحة ليس فريدا من نوعه. فمنذ الأيام الأولى للعنف المتجدد، ظلت السلطة الفلسطينية، مدركة القيمة الدعائية التي ستحصل عليها، تروج بفعالية لمشاركة الأطفال في العنف الموجه ضد الإسرائيليين. وقد اشتركت مدارسها ومخيماتها الصيفية ومساجدها ووسائط إعلامها الرسمية في تحريض موجه لصغار السن. وعلاوة على ذلك، فقد درّبت السلطة الفلسطينية الأطفال على استخدام الأسلحة واستحدثت جوا يرفع من قدر الموت في المعارك ويشجع الأطفال على أن يصبحوا مفجرين انتحاريين. إن الاستخدام الساخر للأطفال بوصفهم أنيابا في الصراع يبدأ بالنظام التعليمي الفلسطيني. وبدلاً من تعليم الأطفال عن السلام كما تفعل إسرائيل، فإن الكتب المدرسية الفلسطينية التي نشرت الكثير منها السلطة الفلسطينية ذاتها، تلقّن كراهية إسرائيل والإسرائيليين صراحة. والمواد التي تنشر وتذاع في وسائط الإعلام الفلسطينية الرسمية تعزز هذه الدروس، مستهدفة الأطفال بقدر كبير من تحريضها، مشجعة إياهم على كراهية الإسرائيليين والاشتراك في أعمال العنف. فالإعلانات التليفزيونية تحث الطفل قائلة ''أترك لعبك واحمل السلاح''، بينما تمجد البرامج التعليمية بالتليفزيون الفلسطيني الاستشهاد في النضال ضد إسرائيل.

أما جماعات الشباب والمخيمات الصيفية الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية فتعلم الأطفال كيف يصبحون مجاهدين يشتركون في الجهاد ضد إسرائيل واليهود، بل وتدرب الصغار بالفعل على استعمال الأسلحة النارية. وتُستخدم المرافق التعليمية في تلقين النشئ عبادة الأبطال من الانتحاريين، وإعداد الأطفال الفلسطينيين نفسياً للسير على منوالهم.

وإذ كثفت السلطة الفلسطينية بمرور الوقت من تحريضها وتوسعت في استخدام الأطفال في أعمال العنف، تزايد استغلال الصبية والفتيات من الفلسطينيين في الهجمات الانتحارية بالقنابل. فأعمار الانتحاريين تتناقص يوماً بعد يوم، وصارت الهجمات التي يشنها المراهقون أمراً اعتيادياً. يضاف إلى ذلك أن صغار الأطفال ممن لم يكادوا يتعلمون المشي يُستخدمون في التستّر على نقل الأسلحة والمتفجرات.

ويشكل تلاعب السلطة الفلسطينية بالأطفال، وهو أمر جرى توثيقه على نطاق واسع في وسائط الإعلام، انتهاكاً مستهجناً لجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتوخى حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. فاستغلال السلطة الفلسطينية الشائن للأطفال عمل لا أخلاقي بالدرجة الأولى فضلاً عن كونه أساساً غير قانوني.

وينبغي أن نتذكر أيضاً أن مئات الأطفال الإسرائيليين قد قتلوا أو أصيبوا في الهجمات الإرهابية. ولم يكن هؤلاء مجرد ضحايا للعنف بشكل عارض، بل كانوا هم الأهداف التي قصدها الإرهابيون. فقد استهدفتهم عن عمد نيران القناصة الفلسطينيين وكمائن رشاشاتهم من المركبات المنطلقة. وقد شوهت القنابل التي يلقيها الفلسطينيون من على جانب الطريق الأطفال في الحافلات المدرسية، وتعرض صغار الإسرائيليين للموت ضرباً بالهراوات ورجماً بالحجارة من جانب الإرهابيين وهم يتنزهون قرب بيوتهم. وما برح الانتحاريون يقتلون العشرات من الشباب الإسرائيليين، ويختارون أن يوجهوا ضرباتهم إلى الأماكن المعروفة بتجمّع الشباب فيها كالمراقص ومواقف الحافلات ومطاعم الوجبات السريعة ومراكز التسوق التجارية.

وبالرغم من أن تعرض أي طفل للمعاناة أمر مأساوي يؤسف له فإن ثمة فارقاً جوهرياً بين الجانبين. ذلك أن ما يتعرض له معظم الأطفال الفلسطينيين من الأذى يعزى لاشتراكهم المباشر في مواجهات تتسم بالعنف، في حين نجمت القلة من الإصابات في صفوفهم لسوء الحظ عن تبادل لإطلاق النار أو للرد بالنيران الموجه إلى أهداف إرهابية. وعلى النقيض من ذلك فإن الضحايا الإسرائيليين من الأطفال قد استُهدفوا عمداً من قِبل مهاجميهم الإرهابيين بوصفهم الضحايا المقصودين والمفضلين لرماة القنابل والقناصة والمسلحين الفلسطينيين.

السيدة البرغوثي (فلسطين) (تكلمت بالانكليزية): يؤسفني أن أعود إلى الكلام، ولكن بيان الوفد الإسرائيلي يضطرني اضطراراً إلى إبداء بعض ملاحظات. فهذا البيان الأخير يشكل ملاحظة تتسم بالعنصرية على أقل تقدير. وهي ليست عنصرية فحسب، بل مفتقرة إلى الدقة وحافلة بالأكاذيب كذلك.

ويأسف وفدي لوفاة جميع الأطفال أو إصابتهم، بما في ذلك الأطفال الإسرائيليون. ونأسف لفقدان أي طفل أينما كان. وندين قتل الأطفال أياً كان مرتكبوه.

وإنما أريد فقط أن أذكّر الوفد الإسرائيلي بأنه قد تم قتل ٢ ٠٠٠ فلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وثلث هؤلاء من الأطفال. فنحن نتكلم عن نحو ٥٠٠ طفل فلسطيني. وقد قضى معظم هؤلاء الأطفال نحبهم، وفقاً للإحصائيات، إما في بيوتهم أو في مدارسهم. ولم يمت منهم سوى عدد قليل في أماكن لتبادل أعمال العنف. وأكرر: لقد مات أكثرهم إما في البيت أو في الشارع أو في فناء المدرسة.

أضف إلى ذلك أن لدينا ما يتجاوز ٣٥ ٠٠٠ من المصابين. وثلث أولئك أيضاً من الأطفال. أي أننا نتكلم عن زهاء ١٠ ٠٠٠ طفل فلسطيني جريح، وأكثرهم تعرّض لإصابات دائمة، وليس بإمكانهم استئناف حياتهم بشكل

طبيعي. ثم يتجاسر المندوب الإسرائيلي على الكلام عن الأطفال وحب الأطفال؟

وتتمثل نقطتي الثانية في أن السلطة الفلسطينية لا تستغل الأطفال. وهي لا تعلّم الأطفال الكراهية. فأطفالنا بوسعهم أن يروا أمام أعينهم ما يجري من دمار، وأن يروا البيوت تهدم فوق رؤوسهم. وهم يشهدون مصارع آبائهم وأمهاتهم. ويرون الحصار المفروض على الأراضي المحتلة. وهذه هي الطريقة التي يتعلم بها الأطفال الفلسطينيون مقاومة الاحتلال. ذلك أنهم لم يعيشوا حياة طبيعية يوماً واحداً طيلة ٣٥ عاماً قضوها رهن الاحتلال. ثم يتكلم الآن عن العنف والكراهية وتعليم الأطفال؟ إن أولئك الأطفال لم يعرفوا أي نوع من الحياة العادية طوال ٣٥ عاماً. ولم يتمتعوا بأي حق واحد من الحقوق المنصوص عليها في أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد انتهكت إسرائيل كل حق من حقوق الأطفال الفلسطينيين. ويجب ألا تبلغ بهم الجرأة أن يتشدقوا باهتمامهم بالأطفال. فنحن نحب أطفالنا كما يحب جميع الناس أطفالهم. ونحب الحياة كما يحبها غيرنا. غير أنه لن يمكن للأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا في سلام وأمن إلا بإنهاء الاحتلال وإنهاء الاضطهاد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أذكّر الأعضاء بأنه سيجري البت في مشروع القرار A/57/L.43 في موعد لاحق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.